المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات التنمية المحلية

دراسة سوسيولوجية في مديريات محافظتي عمران وحجة

د. عبد السلام أحمد الدار الحكيمي(*)

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية، وتأتي أهميته كونه يجسد المسؤولية الاجتماعية في شراكة حقيقية في مختلف مجالات الحياة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تشخيص الواقع للمجتمعات المستهدفة، وقد خرج البحث بعدد من النتائج أهمها: ضعف المشاركة المجتمعية في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع التنموية، كما أن التدخلات التنموية منقوصة وغير مكتملة، إما بسبب تدني مستوى التجهيزات أو عدم الكادر، وكذا بروز بعض استراتيجيات التعايش من قبل السكان نظرًا لغياب تلك الاحتياجات أو ضعفها ورداءة وجودها على مستوى الفرد والأسرة مثل الترشيد في المياه أو طرق جلبه وشرائه من قبل البعض، وأيضًا في الصحة والتعليم. ومن أهم توصيات هذا البحث: تفعيل المشاركة المجتمعية في الخطط والسياسات والبرامج التنموية في المراحل المختلفة للخطط التنموية سواء أكان ذلك في الإعداد أو التنفيذ أو الرصد والتقييم.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية، التخطيط، التنمية، التنمية المحلية.

(*)أستاذ السكان والتنمية المشارك في قسم علم الاجتماع – جامعة تعز– الجمهورية اليمنية.

مجلة المهرة للعلوم الإنسانية
مجلة علمية نصف سنوية محكمة
العدد الثاني عشر- ذي القعدة ١٤٤٣هـ-يونيو٢٠٢٢م
ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

Community participation in setting local development priorities A sociological study in the governorates of Amran and Hajjah

Dr. Abdul Salam Ahmed Al Dar Al Hakimi

Abstract:

The research aims to identify the role of community participation in the local development process, and the importance of the research comes as it embodies social responsibility in a real partnership in various aspects of life, and the descriptive analytical approach was relied on in order to diagnose the reality of the target communities. The research came out with a number of results, the most important of which is the weakness of community participation in plans, policies, programs and development projects, the development interventions are also incomplete, either due to the low level of equipment or the lack of staff, As well as the emergence of some coexistence strategies on the part of the population due to the absence or weakness of those needs and their poor presence at the level of the individual and the family, such as rationalization of water or methods of bringing it and buying it by some, and also in health and education. Among the most important recommendations of this research: activating community participation in development plans, policies and programs in the different stages of development plans, except in preparation, implementation, monitoring and evaluation.

Keywords: Community participation, Planning, Development, Local development

مقدمة:

منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي اعتمدت الحكومات اليمنية عددا من الخطط التنموية الثلاثية والخمسية، ولهذا فقد ورثت حكومة دولة الوحدة تراكمات وأعباء مالية واقتصادية[1] نتيجة لتلك السياسات التنموية التي لم تحقق الأهداف التنموية المنشودة.

ويعود فشل تلك الخطط التنموية كونها اعتمدت في الأساس على التخطيط المركزي من قبل المختصين والفنيين في وزارة التخطيط والتنمية، وهذه الخطط التنموية يتم تقييمها بعد ذلك بناءً على

(1) البشاري، أحمد علي ص54: الإصلاحات الاقتصادية في اليمن (1995-2001)، مجلة الثوابت، العدد السادس عشر إبريل – يونيو 1999.

تقارير الإنجاز السنوية المقدمة من مختلف القطاعات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية في القطاعين العام والمختلط التابعة للحكومة كل عام، ثم يعقبه تقييم نهائي لتقارير الإنجاز نهاية كل خطة تنموية وبدون مشاركة مجتمعية.

واليمن من تلك الدول التي قامت على التعددية السياسية والحزبية منذ قيام الوحدة اليمنية عام 1990م، وقد تشكلت بعد الوحدة عدة حكومات وطنية قامت بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية ومالية، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الألفية 2015م، حيث استفادت من تجارب عدد من الدول التي سعت إلى تعزيز دور المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات التنموية عند وضعها لخططها التنموية وبرز ذلك أثناء وضع الخطة الثالثة والرابعة للتنمية التي أخذت بمبدأ التخطيط التشاركي، وبدأت هذه التجربة وبشكل محتشم بمشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني في عدد محدود من المدن الرئيسة في إعداد خطة التنمية الثالثة[1]، كما قامت وحدة المراقبة والتقييم التي تم إنشاؤها بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتشبيك بين تلك المنظمات ومختلف إدارات المراقبة والتقييم بمراكز المحافظات التابعة لها، من أجل تدريب كوادر تلك المنظمات على آلية المراقبة والتقييم لعدد من المؤشرات التنموية، التي تقع ضمن مجال عملها[2]، وذلك من أجل التوسع في هذه التجربة في الخطط القادمة لتشمل المجالس المحلية في المحافظات وإشراك الأفراد من تلك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط والمراقبة والتقييم للمشروعات والبرامج التنموية.

ويسعى هذا البحث إلى دراسة علاقة التخطيط بالمشاركة المجتمعية في المجتمع اليمني والتي جاءت كضرورة بعد التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بعد تحقيق دولة الوحدة، باعتبار أن المشاركة المجتمعية تشكل الأساس الموضوعي في عملية التنمية، لاسيما بعد أن فشلت

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ص37: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006-2010)، صنعاء، (د. ت.ن).

(2) وحدة المراقبة والتقييم: الدليل التدريبي في المراقبة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، 2010.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

الحكومات السابقة قبل الوحدة من تحقيق تنمية لكل المؤشرات التنموية التي وضعتها خلال تلك الخطط.

وهذه التجربة قام بتفعيلها الصندوق الاجتماعي للتنمية في عدد من المديريات ببعض المحافظات اليمنية، حيث سعَى الصندوقُ إلى إحياءِ روح المبادرة المتوارَثة لدى اليمنيين منذ القِدَم للاعتماد على الذات، عن طريق تعزيز مبدأ مشاركة المجتمع في تنفيذ المشروعات عبر اتِباع منهجيات توفِرُ فُرَصَ المشاركة المجتمعية للذكور والإناث على حَدٍ سواء، بدءاً بتحديد الاحتياج ومروراً بالتنفيذ وانتهاءً بالتشغيل والصيانة. وَيُعَزِزُ الصندوقُ الممارسات الديمقراطية من خلال دفع المجتمع لتنظيم نفسه، وانتخاب أعضاء اللجان التنموية التي تمثله[1].

كما أن هذه التجربة تم تطبيقها في كينيا والهند وغيرها[2] من الدول، مما شجع بعض الباحثين والمختصين في عملية التنمية بالدعوة إلى ضرورة تفعيل تلك المشاركة من أجل توفير قدر مشترك من التعاون الإيجابي بين مختلف الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، خاصة بعد فشل الخطط التنموية المركزية التي كانت تعتمدها معظم الدول النامية في عملية التنمية.

---

(1) الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ وثائق وبروشورات عن الصندوق الاجتماعي حول المشاركة المجتمعية؛ تم تزويد الباحث بها من قبل الأخ نبيل المعمري مختص بالشراكة المجتمعية بفرع الصندوق الاجتماعي بمحافظة تعز خلال الدورة التعريفية بالصندوق لطلاب قسم علم الاجتماع بجامعة تعز عام 2021م.

(2) قدومي، منال عبد المعطي صالح ص27: دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006،. مأخوذ من الموقع الإلكتروني بتاريخ يوليو 2020، متاح على الرابط:
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/community_participation_and_its_role_in_the_development_of_the_local_community_case_study_of_neighborhood_committees_in_the_city_of_nablus.pdf

وبما أن الشراكة المجتمعية كانت غائبة من قبل الحكومات اليمنية في الفترة الماضية، سواء أكان ذلك بسبب تهميشها نظرا لعدم توفر القناعة السياسية لدى صناع القرار لعملية التخطيط والتنمية خلال تلك الفترة، أم للتحديات التي واجهتها بسبب انتشار الأمية بين السكان.

ولكن مع التغيير الذي شهدته اليمن سياسيًّا بعد قيام دولة الوحدة، وتفعيل دور المجالس المحلية بعد عام 2003م أصبح الظرف الراهن يفرض مثل تلك الشراكة، ويؤصل مبدأ التكامل المؤسسي، الأمر الذي يتطلب ضرورة الدراسة العلمية للمشاركة المجتمعية، وهذا ما سوف يقوم به هذا البحث حول دور المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمعات المحلية.

وقد تبلور من هذه الإشكالية عدد من التساؤلات وتمثلت في الآتي:

- ما الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمعات المحلية؟

- ما أولويات التنمية في المجتمعات المحلية المستهدفة بمحافظتي عمران وحجة؟

- ما التغير في أولويات واحتياجات التنمية المحلية بين الماضي قبل فترة الستينيات من القرن الماضي واليوم في المجتمعات المحلية المستهدفة؟

- ما استراتيجية وأساليب المعيشة للأفراد والأسر في المجتمعات المحلية المستهدفة؟

- ما الحلول والمعالجات لقضايا التنمية في المجتمعات المحلية المستهدفة من وجهة نظر أفراد العينة المختارة؟

وقد هدف هذا البحث إلى جملة من المسائل لعل من أهما التعرف على:

- دور المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المحلية.

- أولويات واحتياجات التنمية في المجتمعات المحلية ورصد التغير بين تلك الأولويات والاحتياجات في الماضي والحاضر.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

- استراتيجيات التعايش مع تلك المتغيرات من قبل الأفراد في المجتمعات المحلية المستهدفة.

- الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للمشاركة المجتمعية في المجتمعات المحلية المستهدفة.

- المعالجات المختلفة للقضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية المستهدفة والتي تتناسب مع الامكانيات المتاحة لتلك المجتمعات.

وتأتي أهمية هذا البحث كونه يجسد المسؤولية الاجتماعية في شراكة حقيقية في مختلف مجالات الحياة، وفي المجال التنموي على وجه الخصوص؛ حيث إن القضايا التنموية الحالية تتسم بالتعقيد، كما برزت في اليمن مؤخرًا عدد من القضايا التي تتطلب من كافة المؤسسات في المجتمع تحمل المسؤولية نظراً للظروف الموضوعية التي تدفعه للمشاركة المجتمعية في العمل التنموي واستمراره فيه، ويتيح للمجتمعات المحلية بكافة شرائحها المشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة للمشروعات والبرامج التنموية. ولهذا تأتي أهمية هذا البحث كونه سوف يساهم في ترسيخ المشاركة المجتمعية بوصفها آلية ضمن الاستراتيجيات والخطط التنموية المستقبلية في اليمن بقوانين وتشريعات ملزمة أمام الساسة والمخططين.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لما لهذا المنهج من أهمية في تشخيص الواقع ورصد أبعاد ومعايير مشكلة البحث من أجل تقديم صورة واضحة للمشكلة بشكل كمي أو نوعي؛ ترسم صورة عامة للمشكلة للخروج بنتائج تساهم في التوسع بالمشاركة المجتمعية في عملية التخطيط التنموي في اليمن واعتمادها ضمن الخطط والاستراتيجيات التنموية في الفترة القادمة.

تم النزول ميدانيًّا في شهر ديسمبر من العام 2014م، واستغرق البحث الميداني للدراسة ثمانية أيام بالإضافة إلى يومين لتدريب المجموعات البؤرية المركزة والمقابلة الخاصة بالقيادات المجتمعية على استمارة المقابلة؛ العقال والمشائخ وأعضاء المجالس المحلية وغيرها، وقد تم اختيار محافظة عمران وحجة لقربهما من أمانة العاصمة وكذا للتنوع في النشاط السكاني ويتواجد بهما عدد من النازحين من محافظة

صعدة، حيث تم توزيع فريق العمل الميداني إلى (4) فرق؛ كل فريقين في محافظة، وقد جمعت المعلومات من (11) تجمعًا سكانيًّا في كل محافظة وعلى مستوى الريف والحضر، والذي تم اعتماده بناء على عدد السكان بحسب نتائج تعداد 2004م، والتي تم تحديدها بعدد سكان 5000 نسمة فأكثر[1].

كما اعتمد البحث على أسلوب البحث السريع بالمشاركة برات(PRRAT)، وهو اختصار لـ (Participatory Rapid Rural Appraisal Technique) وهو أسلوب تجمع بواسطته المعلومات والبيانات النوعية والكمية باستخدام أدوات مرنة، وبمشاركة فعلية من أفراد المجتمع وتفسيرها وتحليلها[2]، ويتم ذلك من خلال المقابلات للمجموعات البؤرية للسكان من مختلف الشرائح العمرية؛ لما يتميز بهذا الأسلوب من تنوع في الأدوات والقدرة على استيعاب القضايا المجتمعية، كما يهدف هذا الأسلوب إلى كونه كيفي في أدواته وكمي في بياناته ليعطينا صورة أكثر عمقاً وشمولاً لقضايا المجتمع أفضل من استمارات الاستبانة الفردية، بالإضافة إلى تحفيز المبحوثين على عرض المشاكل والأولويات من وجهة نظرهم، وذلك من خلال استخدام الأدوات التالية:

- مجموعات المناقشة البؤرية: تم تنفيذ 66 مجموعة نقاش بؤري متنوعة للرجال والنساء والشباب توزعت على النحو الآتي: (22 مجموعة نقاش بؤري مع الرجال من الفئات العمرية 25 سنة فأكثر، و22 مجموعة نقاش بؤري مع النساء والشابات من سن 15 سنة فأكثر، و22 مجموعة نقاش بؤري مع الشباب من الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء ص33: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 2004م، صنعاء ديسمبر 2006.

(2) حسنين، حسين محمد ص168: طرق وأدوات جمع المعلومات والبيانات عن المجتمع المحلي، سلسلة أدلة العاملين بتنمية المجتمعات المحلية، السلسلة الرابعة الجزء الأول، مطبعة القدس، الأردن، 1995-1996.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

– المقابلات الشخصية المنظمة مع قيادات مجتمعية: أجريت 22 مقابلة مع قيادات السلطة المحلية والقيادات المجتمعية في هذه التجمعات، ويمثلون (سلطة تقليدية؛ شيخ أو عاقل حارة أو منطقة أو ممثل للسلطة المحلية).

– المقابلة الجماعية (مجموعة النقاش البؤري) مع عدد من النازحين/ النازحات قسريًّا جراء حرب صعدة والقاطنين في بعض التجمعات السكانية في محافظة عمران (مديرية خمر، ومديرية ريدة) للتعرف على وجهة نظرهم في تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم كونهم جماعات سكانية مستضافة تقيم ضمن التجمعات السكانية المستهدفة بالدراسة.

القسم الأول : المدخل النظري والمفاهيمي

1–المدخل النظري

يعد مجال الدراسات التنموية من المجالات التي بدأ الاهتمام بها في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا الاهتمام المتزايد بدراسة القضايا التنموية أدى إلى تراكم التراث النظري والمعرفي، ولقد أدت سيطرت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة على الفكر التنموي خلال الفترة السابقة إلى اعتماد نمط التحديث في التحليلات التنموية مما أدى إلى الاهتمام بالنتائج أكثر من الاهتمام بعملية التنمية نفسها، مما تسبب في فشل تلك التجارب التي اعتمدت على النموذج الغربي من تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية؛ الأمر الذي أدى إلى بروز اتجاهات جديدة لتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، منها نظرية التبعية عند فرنان وكاردسو، وازفالدو سولكل، وفراسو بيرو، وموريس غورنييه، وبودفيل وغيرهم، وهذا الاتجاه لم يتمكن– أيضًا– من تقديم تحليلات تساعد تلك الدول من عملية التنمية مما أدى إلى ظهور نظرية النمو الحديثة في أواخر القرن العشرين والتي أكدت أن عملية التنمية ديناميكية وأنه لا يعتمد على تراكم رأس المال والعمالة فقط، وإنما تركز على عملية التحليل للنمو من الداخل، وإدخال العوامل الخارجية في نماذج النمو ولذلك سميت

بال Endogenous Models والتركيز على دور الوفورات الخارجية في تحديد معدل العائد على استثمارات رأس المال مع الإبقاء على الدور المهم الذى تلعبه التكنولوجيا في هذه النماذج، كما ظهرت بعد ذلك بعض النماذج المعاصرة الأخرى مثل نظرية فشل التنسيق The Theory of Coordination Failure، والتي تعكس ضرورة التدخل الحكومي ومشاكل التوجه للاقتصاد الحر، و بالرغم من تعدد النظريات المفسرة للتنمية والعوامل المؤدية لها إلا أن العديد من الاقتصاديين أوضحوا ضرورة التكامل بين العديد من العوامل من أجل إحداث وتحقيق تنمية ناجحة ولمواكبة وتحقيق أهداف التنمية المتغيرة والمتلاحقة ولذلك فإن الجزء التالي يعرض التطورات والمستجدات في أهداف التنمية والتي تؤثر في تصميم ورسم السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها[1].

وقد أدت هذه التطورات النظرية في ميدان التنمية والتحديث إلى تجاوز تحليلات نظرية التحديث، وإلى تقديم معارض لنظرية التبعية، ويعود ذلك إلى فشل نظرية التحديث في تقديم تفسير حقيقي للتخلف في البلدان النامية، وعدم قدرة نظرية التبعية على اقتراح آليات عملية تساعد على تحقيق النمو؛ مما أسهم في بروز بعض النماذج النظرية التي تركز على طبيعة الإنتاج المحلي السائد معتبرة إياه المؤشر الأساس لدرجة النمو في المجتمع، وعلى المكانة التي يشغلها هذا المجتمع داخل النظام العالمي، وهذه النظرية أهملت العامل السياسي ودوره المميز الذي يطلع به في المجتمعات النامية بشكل عام [2]، كما أكد أُلريج بِك في اتجاهات ما بعد الحداثية بأننا نتحرك الآن إلى مرحلة يمكن أن نسميها (الحداثة الثانية) التي تعولمت فيها المؤسسات الحديثة فيما انفلتت فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات، وقد بدأ المجتمع الصناعي القديم بالاندثار، مفسحًا الطريق ليحل مكانه (مجتمع

(1) علي، هدى عبد الحميد : اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 2 – الرقم المسلسل للعدد 75، إبريل 2018، مأخوذ من الموقع الالكتروني بتاريخ يناير 2022 متاح على الرابط : https://jpsa.journals.ekb.eg/article_128799.html

(2) خمش، مجد الدين ص32: الدولة والتنمية في إطار العولمة– تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها، ط1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

المخاطرة) أي أننا نعيش- كما يرى بك- عالم المخاطرة وعدم اليقين، وقد تفاقمت المخاطر بالثورات المتجددة في مجال التقانة. فالمخاطر تختلف في أسبابها وأصولها وطبيعتها. فقد كانت الطبيعة المصدر الرئيس للمخاطر التي تعرض لها المجتمع في الماضي. أما المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الحديثة، فإنها تعود إلى أنماط التنمية الاجتماعي، وإلى المراحل المتقدمة التي بلغها التطور العلمي والتقاني. كما يعتقد بك أن مسؤولية إدارة تلك المخاطر يجب أن لا تُترك للسياسيين والعلماء فحسب، بل ينبغي أن تسهم فيها جماعات المواطنين بدور رئيس. ويشترك بك مع هابرماس في دعوة الجماعات والحركات الاجتماعية إلى الضغط والتأثير على الآليات السياسية التقليدية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، والدفاع عن مصالح المستهلكين[1].

وكثرة النظريات التنموية جعلت بعض الباحثين يقول بأن معظم النظريات التنموية، وبمختلف اتجاهاتها كانت وليدة لتزايد الفجوة بين الدول الصناعية الرأسمالية، والدول النامية[2].

لهذا ونتيجة لأزمة التنمية والتخطيط في عدد من البلدان النامية، برزت كتابات في مجال التنمية والتخطيط في بعض الدول مثل: الهند وباكستان والبرازيل ومصر وغيرها؛ وساهمت تلك الكتابات في إثراء الفكر التنموي والتخطيطي، ولكن قضية التخطيط للتنمية ليست مرتبطة كلية بالأجهزة الرسمية فحسب، وإنما لها علاقة بالإنسان، وبمدى قدرته على المشاركة في تحديد الأهداف العامة للتنمية؛ وهذا يؤكد ضرورة وعي الطبقات الفقيرة بمصالحها الاجتماعية والاقتصادية، وقد نادى أصحاب هذا الاتجاه بعملية تحديد الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لعملية التنمية الوطنية وبحسب

---

(1) غدنز، أنتوني ص729: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة- مؤسسة ترجمان- توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أكتوبر 2005.

(2) المقرمي، عبد الملك ص26: الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين- رؤية نقدية من العالم الثالث،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1991.

موارد المجتمع المتاحة من الحكومات في الدول النامية وإعداد خطط واستراتيجيات تنموية وطنية للنهوض بعملية التنمية.

وتحقيقاً للأهداف السابقة التي اعتمد عليها هذا البحث تم تحديد عدد من المنطلقات والموجهات النظرية التي تستند إليها الأدبيات عن المشاركة الاجتماعية، وتشكل بمجملها الإطار التحليلي لدراسة العلاقة بين ما يتم في المجتمع من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبين سبل ووسائل المعيشة للأفراد في المجتمع ومشاركتهم في عملية التنمية، والمعوقات التي تحول دون ذلك، وتتمثل تلك المنطلقات في الآتي:

– المشاركة المجتمعية تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة إلى أخرى في المجتمع الواحد، وواقع المجتمعات المحلية لم يصبح على ما هو عليه اليوم إلا نتيجة للتطور التاريخي وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي، فالتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها كثير من الدول النامية في بعض المراحل التاريخية انعكست آثارها على نوع تلك المشاركات.

– ترتبط المشاركات المجتمعية بأطر المجتمع ومؤسساته وتنظيماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن الأفراد في المجتمعات المحلية أصبح لهم دور إيجابي في تشكيل تلك المؤسسات والمنظمات؛ كونهم فاعليين في المجتمع، ولهم دور في بناء المجتمع وتنميته.

– تشكل التغيرات الهيكلية في البناء الاقتصادي والتنموي ضرورة لانخراط أفراد المجتمع ومشاركتهم في ميدان الإنتاج الاجتماعي ويفسح المجال للموارد البشرية وقوة العمل للمشاركة بفاعلية في العمل التنموي.

– العلاقة بين المشاركة المجتمعية والتنمية علاقة وثيقة وتكاملية، بمعنى أن التنمية في أي دولة مرتبطة بمدى المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم للسياسات وللاستراتيجيات والخطط التنموية فيها.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

– التغير الاجتماعي لا يتم آليًّا نتيجة للتحولات في البنية الاقتصادية؛ بل يتطلب الحفاظ على وجهة ذلك التغير لصالح التقدم وخطط التنمية الشاملة والمستدامة من خلال القوانين والتشريعات التي تنظم تلك المشاركات المجتمعية في منظمات اجتماعية ومهنية؛ لتحقق بذلك أهداف التنمية المنشودة في المجتمع.

2– مفاهيم البحث

2-1– مفهوم المشاركة الاجتماعية:

يعد مفهوم المشاركة من المفاهيم القديمة، كما تعد المشاركة المجتمعية إحدى أدوات تفعيل العمل الديمقراطي في المجتمع وأداة للتغيير الفعال، من أجل الإسهام في بناء مجتمع حر وعادل يعتمد على مبدأ الديمقراطية، تدار فيه الشئون العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية، والعدل الاجتماعي، والمساواة بين جميع المواطنين، وبهذه المشاركة يتم استغلال طاقات المواطنين للمساهمة في مواجهة تحديات التنمية البشرية. أما في سياق العمل التنموي على المستوى المحلي فإنه يخضع لعملية التشاور والحوار مع المواطنين كون ذلك مكمل لعمل الإدارة الحديثة وتكريس مبادئ الحكم الرشيد، ولما لذلك من أهمية في تجسيد عملية التواصل بين المجالس المحلية والمجتمع. كما أكد البعض على أن المشاركة من قبل الناس في العمل التنموي في أي مجتمع يعود إلى الحرية السياسية فيها؛ لأن ما يمكن للناس أن ينجزوه إيجابيًّا يتأثر بالفرص الاقتصادية وبالحريات السياسية، وبالقوى الاجتماعية وبالشروط الميسرة لضمان صحة جيدة، وبالتعليم الأساسي وتشجيع ثقافة المبادرات وغرسها [1].

(1) أمارتيا صن ص 17: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، العدد 303، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 2004.

وقد تطور مفهوم المشاركة بعد أن أيقنت المؤسسات العاملة في مجال التنمية أن المجتمع هو العنصر الأساس في التنمية انطلاقًا من زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه. وأن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتحقق إلا من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من المشاركة في التعبير عن احتياجاتهم ووضع الخطط والبرامج. كما أنها تساعد المجتمع في الاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته، وتعطي الفرصة لمشاركة الفئات المهمشة[1].

وتعد المشاركة المجتمعية (Community Participation) ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات، وتقاس مؤشرات نجاح الخطط التنموية بمدى إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، لأن جميع الخطط والمشاريع التنموية تستهدف أفراد المجتمع بكل شرائحه.

فأفراد المجتمع إن لم يشتركوا في وضع الخطط والبرامج التنموية سيصطدم المخططون بعدم تجاوب وتفاعل المجتمع مع هذه المشاريع لأسباب متعددة، ومنها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع، أو لأنها لا تلبي حاجاتهم وأولوياتهم .

وتعرف المشاركة بمفهومها التنموي بأنها: اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها .

(1) صندوق تطوير واقراض البلديات ص5 : المشاركة والمشورة المجتمعية دليل عملي تدريبي، آيار 2009. مأخوذ من الموقع الألكتروني بتاريخ ديسمبر 2021 متاح على الموقع:
http://www.baladiyat.ps/CMS/Upload/Admin/Documents/public%20participation%20manual.pdf

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وهي بهذا المعني تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو تنمية من أسفل، والتي تعمل على إلغاء الدور المتعاظم للحكومة، وتحسن من محتوى خطط التنمية وتسهل من تنفيذها وتفعل دورها وتأثيرها[1].

كما عرَّف البعض مفهوم الشراكة في العملية التنموية أنها اقتراب تنموي، يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف في إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية[2]. وتقع المشاركة المجتمعية ضمن المسؤولية الاجتماعية للأفراد في أي مجتمع لتجسيد شراكة حقيقية مع الحكومة وفي مختلف مجالات الحياة. كما يمكن تعريف المشاركة أنه: مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة مستهدفة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية، ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالا عدة[3]. سواء تمثل ذلك في المشاركة السياسية أو غيرها؛ لما لذلك من أهمية في الإسهام بعملية التغيير الاجتماعي، وتتمثل تلك المساهمة من قبل الناس في صنع التغييرات المهمة التي تجري بمجتمعاتهم والسيطرة عليها، كما أن مساهمتهم في العمل المجتمعي تتم عن طريق تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة[4]. من تلك التعريفات يمكن أن نخرج بالتعريف الإجرائي لمفهوم المشاركة المجتمعية أنها: تعبر عن قدرة الأفراد في المجتمع المحلي من فهم طبيعة السياق الاجتماعي والعمل على تغييره نحو الأفضل من خلال تكاتف جميع الجهود، واستغلال كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة في

---

(1) مأخوذ من الموقع الإلكتروني بتاريخ يناير 2022، متاح على الرابط:
https://www.starshams.com/2021/03/educational-community%20participation.html

(2) الشرجبي، عبد الحكيم أحمد ص10: أهمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الألفية في اليمن، مجلة قضايا اجتماعية العدد 17، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء، سبتمبر 2008.

(3) غنيم، عثمان ص187: التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

(4) شيخلي، عبد الرزاق ص83 : الإدارة المحلية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤته، ط 1، 2001.

المجتمع، والمبادأة في اتخاذ القرارات التي تتناسب مع إمكانياتهم المتاحة للتغلب على كافة التحديات التي تعترضهم للوصول إلى وضع معالجة حقيقية لقضاياهم ومشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يمكن القول: بأن المشاركة المجتمعية يقصد بها: مدى مشاركة الأفراد رجالا ونساء وشبابا وشابات في تلك المجتمعات المحلية من حضور الاجتماعات والفعاليات التي تقام في مجتمعاتهم المحلية ونسبة مشاركتهم فيها، وعدد تواجدهم في المنظمات والنقابات والجمعيات والمنظمات، نسبة مشاركتهم في الانتخابات، ومدى تعبيرهم عن أولوياتهم وحاجياتهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

2-2- مفهوم التنمية و المجتمع المحلي:

قبل أن نعرّف مفهوم التنمية المحلية سوف نحاول أن نعرّف مفهوم التنمية، حيث تعرف التنمية بأنها "عملية تخطيط اجتماعي واقتصادي يتم على أساسه نقل المجتمع إلى وضع اجتماعي واقتصادي أفضل من خلال إحياء وتنمية القوى والموارد الداخلية لأمة ما واستثمارها" [1].

ومفهوم التنمية والمجتمع المحلي مفهوم حديث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد به: عملية اجتماعيه تمكن أفراد المجتمع في أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة متطلبات المعيشة والتغلب على أوضاعهم غير الملائمة، وهذه العملية تحتاج لمساعدة تكنولوجية من الحكومة والمنظمات[2]، وقد عرفها أصحاب نظرية التنمية من أسفل بداية السبعينيات من القرن الماضي أمثال جون لويس قيقو بأنها "تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية الذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية"، وعُرِّفت بأنها "نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه،

(1) العيسى، جهينة سلطان وآخرون ص53: علم اجتماع التنمية، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1999.

(2) Dunham, Arthur, The New Community Organization, Thomas, Crowell Company, New York, 1970.pp22.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية"[1].

إن التنمية المحلية مهمة جدًا في المجتمعات النامية من منطلق أن وظيفة المجتمعات النامية واحتياجاتها إلى مشاريع تنموية تكلف الحكومة كثيرًا تجعلها تعجز أن تحقق للقاعدة الشعبية العريضة كل أملها في التقدم والرخاء .

وجملة القول: إن تنمية المجتمع تهدف إلى إدخال تغييرات مقصودة ومخططة في حياة المجتمع المحلي تتعلق بعض هذه التغييرات بالجانب المادي لحياة المجتمع ممثلا في رفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي، ويتعلق بعضها الآخر بالجانب المعنوي اللامادي، أي تنمية القدرة الذاتية في المجتمع في الاعتماد على القدرات المحلية لحل مشكلاته على أساس ديمقراطي. وقد أثبتت التجارب التنموية التي قامت بها معظم دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية فشل عمليات التنمية في انتشال هذه الدول من الواقع الأليم الذي تعيشه[2]. بل على العكس فإن ما حصل هو تعميق لحالة التبعية والارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي، ويعود ذلك إلى ما تتسم به هذه الدول من ضعف في دور التجمعات السياسية التي تسهم في تزويد المواطن بالمعارف السياسية التي تبلور الرأي العام في المجتمع، وبهذا يفتقر الإنسان في هذه البلدان إلى الاستعداد لتكوين آراء حول المشاكل والقضايا المحيطة به والبعيدة عنه، وهذا يعكس لا مبالاته، وبالتالي تسليم أمره إلى الآخرين من شيوخ ووجهاء القبيلة أو القرية.

---

(1) سلاوي، يوسف: مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة، للسنة الجامعية 2017-2018م، من ص19-25. متاح على الرابط الالكتروني:
http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/14641/1/sellaoui_youcef.pdf

(2) مشورب، إبراهيم ص51: التخلف والتنمية. دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، 2002

القسم الثاني: الجانب الميداني

1- خصائص أفراد العينة في التجمعات المستهدفة بمحافظتي عمران وحجة

تبين أن أفراد العينة اختلفت من حيث المستوى التعليمي والنوع كما هي موضحة في الجداول التالية.

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب النوع

المحافظة	عدد الرجال	عدد النساء	عدد الشباب	الإجمالي
التجمعات السكانية للفريق الأول بعمران	61	56	52	169
التجمعات السكانية للفريق الثاني بعمران	69	63	62	194
إجمالي محافظة عمران	130	119	114	363
التجمعات السكانية للفريق الثالث بمحافظة حجة	61	64	56	181
التجمعات السكانية للفريق الرابع بمحافظة حجة	53	65	49	167
إجمالي محافظة حجة	114	129	105	348
المجموع الكلي لأفراد العينة	244	248	219	711
النسبة	%34.32	%34.88	%30.80	%100

يتبين من الجدول (1) أن أفراد العينة من الذكور والإناث في مختلف التجمعات السكانية التي استهدفها بالبحث الميداني بمحافظتي عمران وحجة بلغ عددهم 711 شخصًا، مثلت النساء ما نسبته 34,88% ممن يتراوح أعمارهن من 15 سنة فما فوق؛ بينما مثلت نسبة الشباب حوالي 30,52%، كما بلغت نسبة الرجال حوالي 34,32%، وهذا يدل على أن النسبة تكاد تكون متقاربة بين مختلف الفئات الثلاث النساء والرجال والشباب.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

وهذا مما يؤكد أنه قد روعي في اختيار أفراد العينة أن يكونوا ممثلين للشرائح السكانية أولا ثم مراعاة الجوانب الاجتماعية والمهنية في المجتمع المبحوث ثانيًا، إذ روعي عند اختيارهم بأنهم يزاولون الأنشطة الاقتصادية حيث المختلفة في المجتمع من المزارعين والعمال والموظفين والحرفيين، وبحسب طبيعة كل مجتمع ففي التجمعات الساحلية مثلاً روعي اختيار الرجال والشباب ممن يمارسون مهنة صيد الأسماك كما هو الحال في مديرية ميدي الساحلية.

1-1- الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع المبحوث بمحافظة عمران

يتبين من الشكل (1) الخاص بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع المبحوث في محافظة عمران؛ أن نسبة الأمية بلغت 28,92% من إجمالي العينة المستهدفة مقابل 9,1% فقط من الجامعيين وهي بين الإناث أكثر من الذكور، وهذا يدل أن نسب التعليم في المجتمعات المحلية المستهدفة بدأت تشهد تحسنًا مقارنة بما كان عليه الوضع التعليمي طبقًا لنتائج الإحصائيات السابقة في تلك المناطق التي عرفت بارتفاع نسبة الأمية فيها لاسيما بين الإناث.

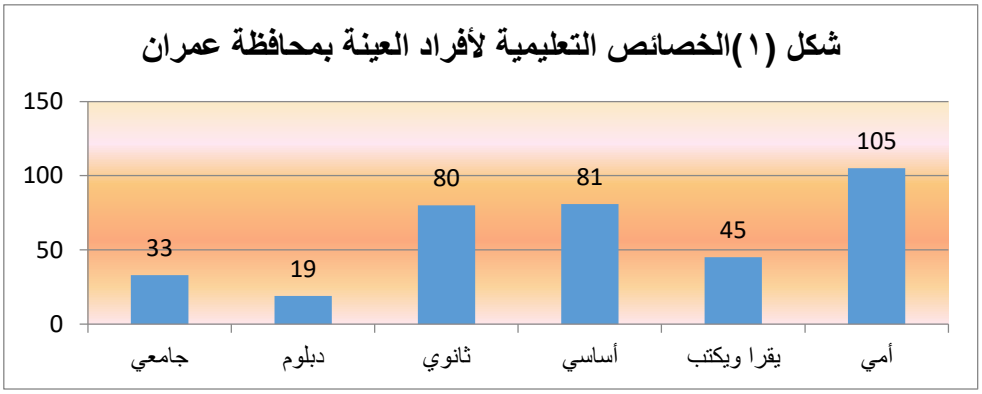

2-1 الخصائص التعليمية للعينة المستهدفة بمحافظة حجة:

يبرز الشكل(2) الخصائص التعليمية لأفراد العينة بمحافظة حجة، حيث تبين أن نسبة الأمية بلغت 42,24% وهي بين الإناث أكثر من الذكور، وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الأمية في المجتمعات

المحلية بمحافظة عمران، ويعود ذلك إلى أن المجتمعات المحلية بمحافظة حجة مجتمعات فقيرة مثل ما هو عليه الحال في مديريات ميدي وبكيل المير وعبس.، ومعظم الأطفال فيها يتسربون من التعليم سواء بالزواج المبكر للفتيات، أو بخروج الأطفال الذكور للعمل، ولذا نجد فيها انتشار عمالة الأطفال، مقارنة بالمجتمعات المحلية في محافظة عمران.

شكل (٢)الخصائص التعليمية للعينة المستهدفة بمحافظة حجة

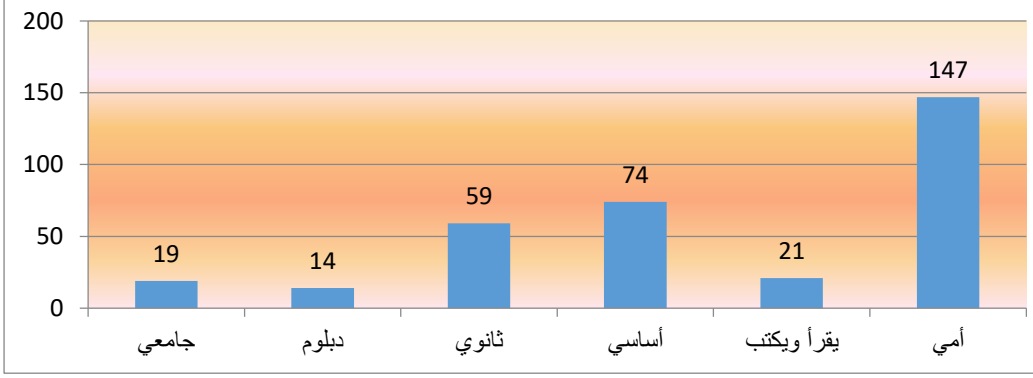

3-1- الخصائص التعليمية لأفراد العينة حسب النوع الاجتماعي في محافظتي عمران وحجة

يتبين من الشكل(3) أن نسبة الأمية بين الإناث مرتفعة مقارنة بالرجال.

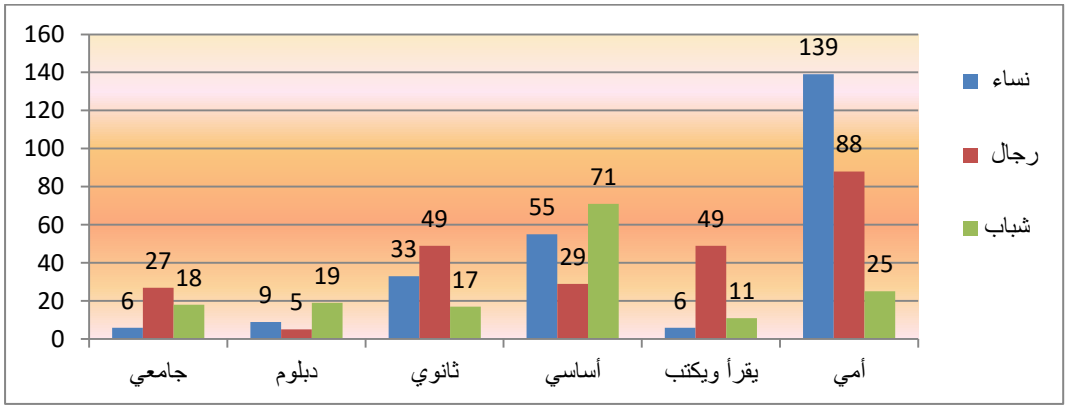

يتضح من الشكل(3) أن نسبة الأمية بين الإناث مرتفعة جداً إذ يصل إلى 56,04% من إجمالي أفراد عينة النساء المبحوثات في كلا المحافظتين مقابل 36,06% بين الرجال؛ بينما هو أقل بين

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

مجموعة الشباب حيث بلغت نسبة الأمية بينهم 11,52% وهذه النسب تكاد تكون ممثلة لواقع الأمية في اليمن كونها تتفق مع نتائج التعداد بين مثل هذه الفئات والتجمعات السكانية. وتبين من الجدول(2) أن نسبة الأمية تتفاوت بين كلا الجنسين في كلا المحافظتين، فقد بلغت نسبة الأمية الكلية 35,44% وهذه النسبة تدل على أن غالبية السكان، لا سيما في المناطق الريفية يعانون من ارتفاع نسبة الأمية، كما يلاحظ أن نسبة الأمية مرتفعة في حجة أكثر من عمران، ويعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها التشتت السكاني في حجة، بالإضافة إلى صعوبة التضاريس فيها، مما جعل التعليم من ضمن أولوياتها.

والجدول المحلق يوضح توزيع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي والنوع بالمحافظات المستهدفة بالدراسة.

جدول(2) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب المستوى التعليمي والنوع بمحافظتي عمران وحجة

المحافظة	أمي	يقرأ ويكتب	أساسي	ثانوي	دبلوم	جامعي	المجموع
إجمالي محافظة حجة	147	21	74	59	14	19	348
%نسبة المتعلمين في محافظة حجة	42,24 %	%6,03	21,2 %6	16,95 %	%4,02	%5,46	100
إجمالي محافظة عمران	105	45	81	80	19	33	363
%نسبة المتعلمين في محافظة عمران	28,92 %	12,40	22,3 %1	22,04 %	%5,23	%9,09	100
الإجمالي الكلي لمحافظتي عمران وحجة	252	66	155	139	33	52	711
نسبة التعليم في المحافظتين	35,44 %	%9,28	21,8 %0	19,55 %	%4,64	%7,31	100

2-أولويات التنمية

بعد عملية التفريغ للبيانات الميدانية بمحافظتي عمران وحجة تبين أن غالبية السكان فيها يعانون من عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى ضعف في الخدمات المقدمة لهم، وتركزت أهم تلك الاحتياجات التي لا يزال السكان يطالبون بها كونها تعد من ضمن أبرز الأولويات في حياتهم المعيشية ولا يستطيعون الاستغناء عنها، وتختلف تلك الأولويات من مجتمع إلى آخر بحسب قرب أو بعد هذا التجمع من مركز عاصمة المحافظة، وهذه الأولويات الخاصة بالخدمات يتم تحديدها أولاً من قبل السكان في التجمعات المحلية وترتيبها بحسب الاحتياجات. ثانياً، ثم يقوم الفريق المختص بالمجالس المحلية ومركز المحافظة من مختلف القطاعات الخدمية الصحية والتعليمية وغيرها بتحديد نوعية تلك الخدمات وعددها ومساحتها بشكل دقيق ثالثاً، ثم إدراجها في الخطط التنموية رابعاً.

كما برزت معايير عديدة لتوفر مثل تلك الأولويات في بعض المناطق وحرمان بعضها منها سواء تعلق ذلك الأمر بالجوانب السياسية أو الحزبية أو غيرها. كما تبين أن أهم تلك الأولويات التي برزت بوصفها احتياجا رئيسًا لمعظم تلك التجمعات تمثلت في: (الماء، الصحة، التعليم، الطرق، الصرف الصحي، الكهرباء، الطرقات وغيرها)، وهذه الأولويات تختلف بل وتتفاوت من منطقة إلى أخرى بالرغم من تشابه بعض المجتمعات فيها، ولهذا يعد بروز مثل تلك الاحتياجات والأولويات المجتمعية دليلا على مدى ضرورة المبادرة التوعوية لأفراد هذه التجمعات بالمشاركة في العمل التنموي واتخاذ المبادرات الشعبية في التنمية المحلية؛ لأنه لا توجد تنمية بدون مشاركة شعبية.

كما تبين من عملية التفريغ للبيانات أن هذه المجتمعات تعاني من تدهور وقصور لمثل هذه الخدمات سواء من حيث البنية التحتية أو من أن هذه التدخلات التنموية منقوصة، إما لعدم التجهيزات فيها أو لتدنيها، أو لعدم الكادر فيها، أو لبعدها عن مناطق تجمعاتهم السكنية؛ الأمر الذي تسبب في ظهور عدد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مثل (التلوث البيئي) بين سكان هذه

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

التجمعات نتيجة لعدم الصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك ظهرت بعض المشكلات بين أفراد هذه التجمعات تمثلت في انعدام فرص العمل وانتشار البطالة والهجرة الداخلية بين المدن، وعمالة الأطفال وكذا العمل في تهريب القات في بعض التجمعات. إلى جانب انتشار عدد من الأمراض بين الأطفال والنساء وكبار السن لاسيما في المناطق الريفية والتي يعتمد سكانها على مياه البرك والوديان للشرب.

كما أظهرت المقابلات الشخصية والجماعية مع مجتمع النازحين بعض المشكلات التي يعانون منها خاصة تلك المتعلقة بالغذاء والسكن وغيرها، وفي ما يلي سوف يتم التعرض لتلك الأولويات في المحافظتين.

2-1 أبرز قضايا التنمية في محافظة عمران

بالرغم من اختلاف الأولويات والاحتياجات بين المناطق إلا أن بعضها تكاد تكون مشتركة فيما بينها مثل: المياه والصحة والتعليم والطرق، وتختلف الأولويات الأخرى بحسب كل تجمع، والشكل(4) يوضح ذلك.

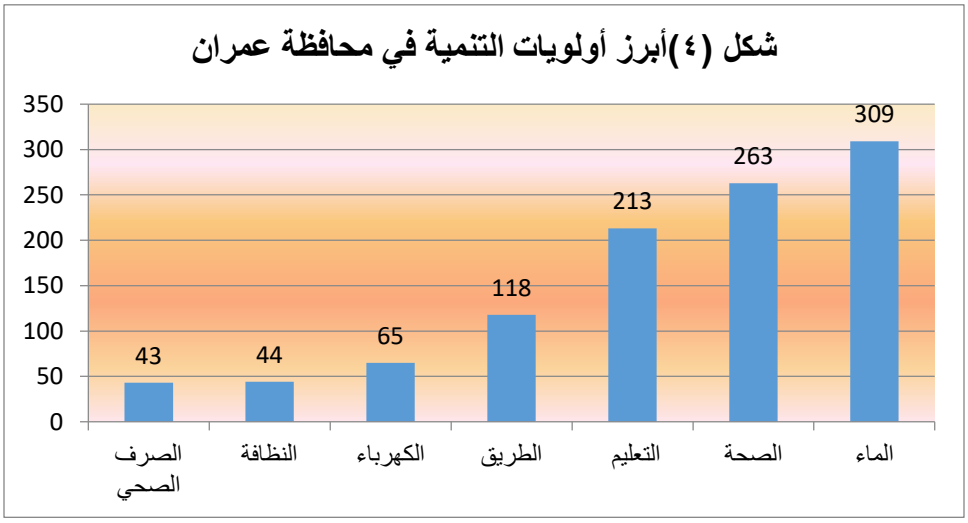

يتبين من الشكل(4) أن الماء يمثل أبرز الأولويات للسكان في محافظة عمران، حيث صرح معظم أفراد العينة من مختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية أن مشكلة المياه تعد من ضمن الصعوبات

الرئيسة في مناطقهم، ويعاني منها النساء والأطفال بصفة خاصة، كونهن من يتحمل مشقة جلب الماء من البرك والعيون والآبار خاصة في المناطق الريفية؛ بينما في المناطق الحضرية يتم شراء الماء عن طريق خزانات محمولة على مركبات مخصصة، وقد مثلت نسبة الاحتياج للماء من قبل أفراد العينة المستهدفة بمحافظة عمران 85,12% من إجمالي أفراد العينة المستهدفة بالمحافظة، وهذه النسبة العالية تؤكد تلك الأولوية لدى السكان من ضرورة توافر المياه الخاصة بالشرب بالدرجة الأولى، وللزراعة بالدرجة الثانية. وجاءت الصحة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 72,45% ويعود ذلك إلى تدهور الوضع الصحي في معظم التجمعات، حيث صرحوا أنهم يعانون من وباء الملاريا خاصة في تجمع حيثة في مديرية ظليمة حبور، ويعاني السكان في معظم التجمعات من ندرة الوحدات الصحية، وإن وجدت فليست مجهزة بالتجهيزات والكادر الصحي، وعلى سبيل المثال: الوحدة الصحية في مجزر بمديرية ذيبين؛ الأمر الذي يجعل السكان يقومون بنقل مرضاهم إلى مركز المحافظة أو إلى العاصمة، ولا يتم نقل معظم المرضى إلا في الحالات الحرجة، ويقتصر ذلك على الأسر الميسورة. بينما الأسر الفقيرة تتحمل المرض أو تلجأ إلى التداوي بالأعشاب أو الكي أو الذهاب إلى المشعوذين.

أما التعليم فيأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 58,68%، ويعود ذلك إلى أن معظم المجتمعات المستهدفة يوجد فيها مدارس للتعليم الأساسي وهي مختلطة؛ بينما مدارس التعليم الثانوي بعيدة عن تجمعاتهم السكنية مما يتسبب في تسرب الكثير من الطلاب من التعليم الثانوي كما تبين أن قلة عدد المعلمين والمعلمات في المناطق الريفية يؤدي إلى حرمان البنات من مواصلة التعليم سواء في مدارس التعليم الأساسي أو الثانوي، وهذا القصور يؤدي إلى ازدهار منابع الأمية في تلك المناطق سيما بين النساء. أما فيما يتعلق بالأولويات الأخرى فتأتي الطرق في المرتبة الرابعة بنسبة 32,51% مثل قرية العمرية بمديرية عيال سريح، وفريح العجيرات بمديرية القفلة؛ أما الكهرباء فجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 17,91% وإن وجدت في بعض المناطق فهم يعانون من انقطاعات دائمة. أما فيما يتعلق بالنظافة

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

فجاءت في المرتبة السادسة بنسبة 12,12% يليها خدمات الصرف الصحي بنسبة 11,85%، وقد أصبحت قضايا النظافة والصرف الصحي من ضمن الأولويات التي بدأت تثير اهتمامهم خاصة في تلك التجمعات الحضرية أو التجمعات التي تقع بالقرب من الوديان مثل قرية حيثة التي يعاني سكانها من تلوث مياه الوادي، والتي تؤثر على صحة السكان في المنطقة، أما مشكلة النظافة فقد برزت بشكل أساسي في تجمع ريده وعمران وخمر وبيت علمان بمديرية ثلا. كما برزت بعض الأولويات الأخرى الأقل أهمية واختلفت بحسب التجمعات المستهدفة، حيث تمثلت في ضرورة الاهتمام بالحدائق والمنتزهات والأندية الرياضية، والاهتمام بمراكز التدريب الفني والمهني، والتلوث البيئي في المناطق الحضرية. بينما نجدها في المجتمعات الريفية تمثلت في ضرورة تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين، وفي الاهتمام بعلاج الثروة الحيوانية من بعض الأمراض.

2-2أبرز قضايا التنمية في محافظة حجة

تبين أن الأولويات التي أبرزها السكان في التجمعات التي استهدفتهم الدراسة بمحافظة حجة تكاد تكون متشابهة مع محافظة عمران، ولكنها تختلف في أولويتها بحسب بعض التجمعات السكانية، وبالرغم من هذا الاختلاف في الأولويات والاحتياجات بين المناطق إلا أن بعضًا منها تكاد تكون مشتركة، مثل المياه والصحة والتعليم والطرق، وتختلف الأولويات الأخرى بحسب كل تجمع كما هي موضحة في الشكل(5).

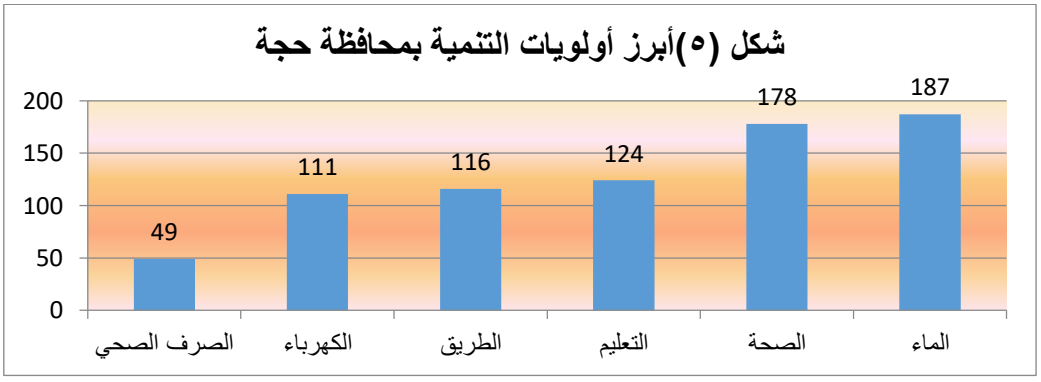

يتبين من الشكل(5) الخاص بأولويات التنمية بمحافظة حجة أن قضية المياه هي الأولى لدى معظم السكان في التجمعات التي استهدفتها الدراسة، حيث بلغت نسبة ذلك الاحتياج عند السكان حوالي 53,73% من إجمالي عدد السكان الذين تم استهدافهم في هذه التجمعات، وهذه النسبة غير مرتفعة مقارنة بما وجدناه لدى التجمعات السكانية في محافظة عمران، ويعود ذلك إلى أن بعض التجمعات التي تم استهدافها لا تعاني من مشكلة المياه بشكل حاد مثل التجمعات الحضرية في المدينة والقريبة منها، بالإضافة إلى تجمع القلعوس بمديرية بني قيس؛ بينما شكلت المياه أولوية قصوى في المناطق التي تعاني شحة المياه مثل: العريف وبكيل المير وبني قيس بمديرية كعيدنة ومديرية عبس وكشر وميدي، ويصل شراء الوايت الماء في كشر في فترة الجفاف إلى أكثر من 20 ألف ريال، وبالرغم من ذلك فلا تزال قضية المياه تعد من ضمن الأولويات القصوى لمعظم التجمعات السكانية في اليمن، إذ أصبحت هذه المشكلة من المشاكل التي باتت تقلق الساسة والمخططين والمستثمرين والسكان، وتتطلب تكاتف كل الجهود من أجل الوصول إلى معالجات حقيقية لهذه المشكلة من خلال الاهتمام بحصاد المياه، وبناء السدود والحواجز المائية، بالإضافة إلى ضرورة التخلص من زراعة القات، أو تقليص المناطق المزروعة به؛ كون معظم الاستهلاك من المياه وبنسبة تصل إلى أكثر من 65% يذهب إلى سقي شجرة القات، هذا إلى جانب منع الحفر العشوائي للمياه الذي بدأ يهدد المخزون المائي لليمن. وجاءت الصحة في المرتبة الثانية بعد المياه بنسبة 51,49% حيث تبين أن المراكز الصحية في بعض التجمعات لا تقدم خدمات صحية متكاملة مما يؤدي إلى نقل المرضى إلى المدن الرئيسية التي تبعد عن مناطق تجمعاتهم وتكلفهم نفقات كبيرة؛ بينما البعض يضطر إلى تحمل المرض أو اللجوء إلى التطبب بالوسائل التقليدية المعروفة لدى سكان كل تجمع.

وقد ظهر التعليم من ضمن تلك الأولويات لدى معظم سكان التجمعات المستهدفة، بنسبة 35,63%، ويعود ذلك إلى رداءة الخدمة المقدمة من التعليم خاصة في المناطق الريفية فمعظم

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

المدارس ليس فيها كادر تعليمي مكتمل بالإضافة إلى عدم المدارس الثانوية والمهنية بالقرب من التجمعات السكانية، كما كانت قضية تعليم الفتاة من ضمن أولويات التعليم لأن الكثير من التجمعات النسوية أكدن على أهمية تعليم الفتاة من خلال ضرورة توافر مدارس خاصة بالبنات بالإضافة إلى المعلمات لأن الكثير من الفتيات يتسربن من التعليم بحجة أن أولياء أمورهن لا يرغبون في مواصلتهن التعليم في مدارس مختلطة، كما برزت ظاهرة تسرب الأطفال من التعليم في بكيل المير وميدي وبني قيس وخروجهم لسوق العمل مما يعرضهم إلى بعض المشكلات الجسمية والنفسية، وتنتشر ظاهرة تهريب الأطفال في مديرية بكيل المير بشكل رئيسي.

أما فيما يتعلق بالطرقات فقد جاءت في المرتبة الرابعة بعد التعليم بنسبة 33,33% ومثلت الطريق أبرز تحديات التنمية في مجتمع العريف بمديرية بني العوام نتيجة للمشقة التي يعاني منها السكان عند تنقلاتهم سواء لتسويق مزروعاتهم أو للعلاج أو لقضاء حاجياتهم بالرغم من أن المنطقة تعد من أجمل المناطق في اليمن لما تمتاز به من طبيعة جميلة، وتفاوتت حدة هذه المشكلة في بعض المديريات الأخرى في بني قيس وبكيل المير وكشر.

وجاءت الكهرباء في المرتبة الرابعة بنسبة 31,89% كون الكهرباء باتت حالياً من ضمن الاحتياجات للسكان على مستوى الريف والحضر، وتلاها الصرف الصحي بنسبة 14,08% وبرز هذا الاحتياج في المراكز الحضرية خاصة في مدينة حجة التي يعاني فيها السكان من مشكلة الصرف الصحي. كما برزت بعض الأولويات الثانوية مثل مشكلة تصريف القمامة وحماية المنازل من التساقطات الصخرية، وإنارة الشوارع، وإنشاء حدائق للأطفال، وصالة للمناسبات السكانية في مدينة حجة، بينما نجدها تمثلت في الأضرار من المبيدات الزراعية في العريف بمديرية كعيدنة، والخدمات الزراعية والخدمات البيطرية في بني قيس ميدي وبكيل المير.

2-3 مشكلة النازحين

بعد الحرب السادسة في محافظة صعدة تأثر معظم السكان خاصة أولئك الذين دمرت بيوتهم من جراء الحرب مما أدى إلى نزوح عدد كبير منهم إلى بعض المحافظات منها محافظة عمران، التي تم استهداف بعض من تجمعات النازحين فيها للتعرف على أولوياتهم واحتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها في حياتهم اليومية، فقد أفاد أفراد المجموعة المستهدفة أنهم لم يستطيعوا العودة لمناطقهم نتيجة تدمير منازلهم، ولهذا فهم مضطرون للعيش في تلك التجمعات. وقد عانى كثير منهم من عدد من المشكلات منها تسرب الأطفال من التعليم، وخروج النساء والأطفال للعمل في الزراعة خاصة في مزارع البطاط مقابل أجر يومي زهيد لا يتجاوز 700 ريال، بالإضافة إلى أجر عيني يتمثل في حوالي ثلاثة كيلو (سطل) من البطاط. بينما تلجأ بعض النساء والأطفال إلى التسول لتسديد إيجار منازلهم التي يتراوح أجرها بين 7500 إلى 15000 ألف ريال، كما صرح بعض النازحين أنهم يفضلون السكن ببيوت للإيجار بدلاً من الخيام التي صرفت لهم حتى لا يحصل لهم مضايقات من قبل السكان، كما شكا النازحون من تقلص المساعدات الغذائية التي كانت تصرف لهم، فلم يعد يصرف للأسرة الواحدة غير كيس من البر، ودبة زيت ومن 5 إلى 10 كيلو فاصوليا و2 كيلو سكر وكيس من الملح، وهي لا تفي باحتياجاتهم الأساسية. وأثناء المقابلات التي أجريت مع النازحين في مديرية خمر وريدة برزت لديهم عدد من الأولويات والاحتياجات كما هي موضحة في الشكل البياني(6).

شكل (٦) أبرز الأولويات لدى تجمعات النازحين بمديرية خمر وريدة

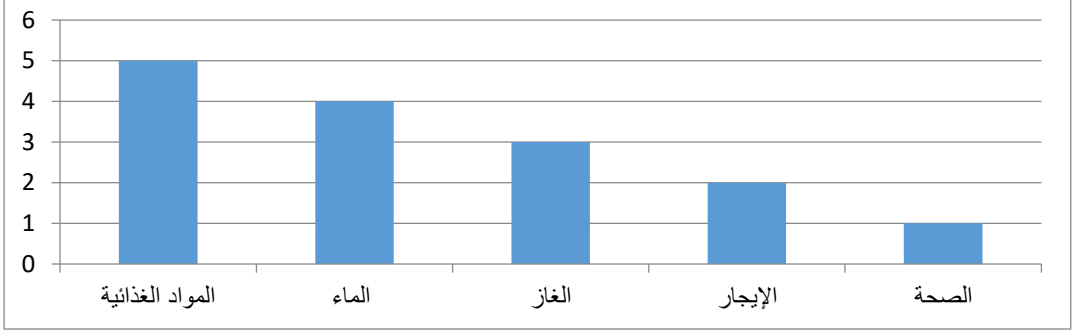

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

يبرز من الشكل(6) أن الأولويات لدى النازحين في هذه التجمعات السكانية تتمثل في الغذاء لأن ما يعطى لهم من قبل منظمة الغذاء العالمي لا يفي باحتياجاتهم. كما أكدوا على أهمية الماء نظراً لما يعانونه، حيث تضطر النساء إلى جلب الماء من المساجد ومن الآبار أو شرائه في بعض الأحيان، كما طالبوا بإعطائهم أسطوانات غاز للطبخ لأنهم غير قادرين على شرائه، بالإضافة إلى صعوبة دفع إيجارات المسكن، وفي هذا الصدد قال أحد النازحين: "حتى نتغلب على مثل تلك الصعوبات نخرج الأطفال يعملون ممن أعمارهم فوق سبع سنوات وما نخليهم يذهبوا إلى المدرسة" بينما قال الآخر: " أنا الآن بنتي تعمل في المركز الصيفي الذي تقيمه اليونيسف من أجل الرعاية النفسية للأطفال يعطونها 15 ألف ريال وهي تساعدنا على ظروف الحياة". وأكد غالبيتهم أنهم لا يتلقون الخدمات الصحية، كونها غالية ومكلفة لهم، ولهذا يتحملون المرض ويلجئون إلى التداوي بالطرق التقليدية، وقد صرحت بعض النسوة بقولها: المريض نعطيه زبادي وزعتر لأننا لا نقدر نشتري لهم الدواء.

ومعظم النازحين أكدوا أن لديهم الرغبة في العودة إلى قراهم لو تم إعادة إعمارها لأنهم لم يتمكنوا من التكيف على مثل هذه الأوضاع، ولم يندمجوا ضمن النسيج الاجتماعي في المجتمعات المضيفة لهم، وهذا ما أكده أحد النازحين في خمر بقوله نحن من منطقة العمشية بصعدة، تم ضرب منازلنا بالطيران والحوثيون كملوا عليها، وحالياً نحن هنا ما قدرنا نتعايش مع الناس لأن الناس قاسون في هذه المناطق، وأرجع ذلك بقوله: لأن الظروف الاقتصادية الصعبة هي التي أدت بهم إلى مثل هذه الحالة فالكل تعبان من الظروف الاقتصادية والغلاء والارتفاع المستمر للأسعار.

3-أبرز التحديات التنموية

بعد أن تعرفنا على أهم وأبرز الأولويات التنموية في التجمعات التي استهدفها البحث الميداني، برزت بعض التحديات التنموية في هذه التجمعات، وبالرغم من اختلاف هذه التجمعات إلا أننا نجد أن مشكلة البطالة والفقر وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانتشار زراعة القات، شكلت تحديًّا تنمويًّا أمام

معظم السكان في هذه التجمعات، حالت بينهم وبين أي مبادرة أو مشاركة شعبية للنهوض بمجتمعاتهم، بالإضافة إلى بعض التحديات الأخرى التي برزت في التجمعات مثل الاصطياد العشوائي في سواحل مديرية ميدي الذي بدأ يهدد الصيادين من الاستمرار في عملهم نتيجة لتراجع الإنتاج السمكي، وكذا انجراف الأراضي الزراعية الواقعة في مجاري الوديان، كما شكلت ظاهرة التقطع والثأرات في بعض التجمعات السكانية تحديًّا كبيرًا أمام عملية التنمية في هذه التجمعات مثل ما هو حاصل في مديرية القفلة وخمر وذيبين كونها باتت تهدد عملية الاستقرار والأمن في تلك المناطق، وتحرم السكان من وصول الخدمات، وبرزت مشكلة الأراضي في مدينة عمران. كما تبين أن مشكلة البطالة بين الشباب باتت تهدد عملية التنمية في تلك المناطق القبلية والتي أكد عليها معظم أفراد الفئات التي تم استهدافها في هذه الدراسة حيث شكلت ما نسبته 30,30% في محافظة عمران وحوالي 56,32% في محافظة حجة، وهذه النسب تؤكد على أن ظاهرة البطالة التي بدأت تمثل تحدياً أمام عملية التنمية في تلك التجمعات خاصة في المناطق القبلية كون البعض من هؤلاء يلجئون إلى عملية التقطع وخلق المشاكل في المنطقة.

4-تغير أولويات واحتياجات التنمية بين الماضي والحاضر

لقد أكد معظم أفراد العينة أن هناك عدة تغيرات في أولويات واحتياجات التنمية بين الماضي والحاضر ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها زيادة النمو السكاني، والتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي صاحبه تغير في العادات والتقاليد الاستهلاكية، وفيما يلي سوف نتطرق لمثل تلك التغيرات في بعض أولويات واحتياجات التنمية في المجتمعات التي تم استهدافها في هذه الدراسة وهي:

4-1 المياه

نتيجة للتغير الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي شهدته اليمن بعد فترة الستينيات من القرن الماضي ساهم ذلك في تغير الكثير من العادات الاستهلاكية، والطلب الاجتماعي على السلع والخدمات؛ منها على سبيل المثال: تنامي عادة تناول القات بين السكان في المجتمع، الأمر الذي

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

صاحبه عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من المجتمعات الريفية والحضرية، فقد أدت زراعة القات إلى الاستهلاك الجائر للمياه، بالإضافة إلى الحفر العشوائي للآبار من قبل المزارعين الكبار من أجل سقي أشجار القات أو بعض المحاصيل الزراعية مثل البطاط وغيرها، وهذا النوع من الاستهلاك للمياه يفوق ما كان عليه الحال من قبل، حيث كان استهلاك المياه يقتصر على الشرب والاستخدام المنزلي فقط؛ بينما الزراعة كانت تعتمد على الأمطار بدرجة أساسية، وبالإضافة إلى ذلك كان الاهتمام في الماضي بعملية حصاد المياه إذ كان بجوار كل منزل سقاية للمياه لحفظ مياه الأمطار، وكذا الاهتمام بالحواجز المائية، وكان ذلك ضمن العملية التعاونية بين سكان كل تجمع سكاني. أما في الوقت الحاضر فزادت شدة الاستهلاك للمياه لأغراض الزراعة، ولزراعة القات على وجه الخصوص نظرًا لتزايد الطلب عليه في السنوات الأخيرة، الأمر الذي صاحبه حفر المزيد من الآبار مما تسبب في نضوب المياه الجوفية في معظم المناطق اليمنية التي لم تعرف أي أزمة تذكر للمياه قبل هذه الفترة ، لأن المياه المتوافرة كانت تفي باحتياجات السكان، بينما اليوم أصبحت معظم المناطق اليمنية تعاني من أزمة المياه سواء تلك التي تزرع القات أو يتركز فيها نشاط زراعي أو المناطق الأخرى التي شهدت حفرًا عشوائيًا للآبار نتيجة للتوسع في الأنشطة السكانية والعمرانية المختلفة؛ كل تلك العوامل أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في نضوب المياه وتفاقم مشكلة المياه في اليمن، وبهذا كان التغير تغيرًا سلبيًّا مما يتطلب ضرورة البدء في التوعية من أجل ترشيد الاستهلاك للمياه، والعودة إلى العمل التعاوني من أجل حصاد مياه الأمطار وبناء الحواجز المائية والسدود، وتوعية الناس بمخاطر تناول وزراعة القات على الصحة واستنزاف الماء.

4-2 الصحة

أجمع معظم أفراد العينة أن الوضع الصحي كان متدهورا من قبل، ويعاني معظم السكان من انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة لغياب الخدمات الصحية في معظم المناطق اليمنية ما عدا عدد محدود من المدن الرئيسة التي فيها بعض الخدمات الصحية الأولية، ولهذا فمعظم الناس يلجئون إلى التداوي بالأعشاب وعند المشعوذين، أو بالطرق التقليدية الأخرى مثل الكي أو تقديم بعض القرابين للأولياء الصالحين، وهذه الطرق في عملية التداوي والتي أبرزتها هذه الدراسة في محافظتي عمران وحجة تؤكد أن

الوضع الصحي سابقا اعتمد فيه الناس على استخدام مثل هذه الطرق التقليدية حتى في المراكز الحضرية؛ بينما اليوم الوضع الصحي الحالي تغير، حيث توافرت المستشفيات والمراكز الصحية، بالإضافة إلى وجود الكادر الصحي في مراكز المدن وبعض المناطق، ولكن ما أبرزته هذه الدراسة أن معظم المجتمعات التي تم استهدافها لا تزال تعاني من سوء هذه الخدمة كونها لم تتوافر في تجمعاتهم وإن وجدت فهي تعد من ضمن التدخلات التنموية المنقوصة كونها مغلقة مثل ما هو الحال في قرية مجزر بمديرية ذيبين بمحافظة عمران وبكيل المير في حجة، أو تعاني من نقص في التجهيزات والكوادر الصحية كما هو الحال في حمدة بمديرية ريدة بعمران وفي ميدي بصعدة.

4-3 التعليم

أكد معظم السكان في التجمعات المستهدفة على أن التعليم في السابق كان يقتصر على تدريس القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة والحساب فقط، ويدرس من قبل بعض الفقهاء (سيدنا)، ويكون ذلك في الكتاتيب إما في الجامع أو بجوار الجامع أو تحت شجرة بالقرب من منزل الفقيه.

ومعظم الدارسين في هذه الكتاتيب هم من الأطفال الذكور ونادرًا ما يتم تدريس الإناث إلا في حالة وجود امرأة تدرس القرآن فيتم إرسال الإناث لدراسة القرآن فقط، ولهذا كانت الأمية منتشرة بين السكان، وبعد فترة الستينيات تم افتتاح بعض مدارس التعليم الأساسي، واقتصر التعليم على الذكور بالإضافة إلى بعض الأسر ممن كانت ترسل بناتها للتعليم في المدارس المختلطة، وعندما يتم الانتهاء من التعليم الأساسي يذهب بعض الطلبة الذكور لمواصلة تعليمهم في المدارس الثانوية في مراكز المدن القريبة من تجمعاتهم السكانية.

وبهذا حرم السكان في معظم التجمعات المستهدفة من التعليم والإناث بشكل خاص، ويعود ذلك إلى انعدام مدارس للتعليم الثانوي في معظم التجمعات السكانية التي تم استهدافها في المناطق الريفية، بالإضافة إلى عدم الكادر من المعلمين والمعلمات؛ الأمر الذي يؤدي إلى تسرب الكثير من الطالبات

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

من التعليم الأساسي بحجة أن معظم أولياء الأمور يرفضون مواصلة بناتهم للتعليم في الصفوف العليا من التعليم الأساسي والثانوي في مدارس مختلطة، وهذا يؤدي إلى انتشار الأمية بين النساء في معظم الأرياف في المناطق المستهدفة، وفي معظم المناطق الريفية في اليمن. أما المناطق الحضرية فمعظمها يتوفر فيها مدارس للتعليم الثانوي للذكور والإناث مثل ما هو الحال في مدينة عمران وريده وخمر وحجة، وإن كان هناك قصور فالقصور يكون في عدم تجهيز هذه المدارس، بالإضافة إلى نقص في الكادر التعليمي من المدرسين لبعض المواد مثل الفيزياء والرياضيات والإنجليزي.

4-4 الطرق

عانت معظم التجمعات السكانية في الفترة الماضية من مشكلة المواصلات لأن الطرق وعرة مما جعل السكان يعتمدون على الحمير والجمال في تنقلاتهم سواء للسفر أو لجلب بعض احتياجاتهم الأساسية، وبعد الستينيات بدأت عملية شق الطرق لربط مراكز المدن بالمدن الرئيسة الأخرى، وبعد فترة الثمانينات بدأت عملية ربط بعض مراكز المدن ببعض التجمعات السكانية الكبيرة بطرق ثانوية ريفية معبدة أو مسفلتة.

وبالرغم من الاهتمام الكبير بالطرق الريفية من قبل الحكومة والمحليات؛ إلا أن بعض التجمعات السكانية لا زالت إلى اليوم تعاني من غياب مثل هذه الخدمة، وقد حاول الأهالي بمجهودهم الشخصي شق بعض الطرقات بالوسائل التقليدية من أجل إيصال بعض الخدمات إليهم، وهذه الطرق لا تزال صعبة ولا يتمكن من السير فيها إلا نوع معين من السيارات ذات الدفع الرباعي، مثل ما هو الحال في التجمع السكاني في منطقة العريف بمديرية بني العوام، والعجيرات في مديرية القفلة، وفي القلعوس بمديرية بني قيس بسبب وعورة التضاريس؛ بينما التجمعات السكانية الريفية الأخرى تتفاوت الصعوبة فيها، لأن الطريق أصبحت شبه معبدة أو معبدة ويمكنهم التواصل من خلالها، وهذا عكس التجمعات الحضرية التي أصحبت الطرق الإسفلتية متوفرة فيها.

4-5 الكهرباء

تعد الكهرباء من الخدمات التي أصبحت من ضمن الأولويات في عملية التنمية لأي تجمع سكاني ريفي أو حضري لما توفره هذه الخدمة من تسهيلات للمواطنين، وهذه الخدمة لم تعرفها اليمن إلا بعد منتصف القرن الماضي، وتركزت في بداية الأمر على المدن الرئيسية ثم بدأت تنتشر لتشمل معظم المدن الثانوية، وإلى بعض التجمعات الريفية.

وبالرغم من هذا التوسع في مد خطوط الكهرباء إلا أن معظمها ضعيف، مما يؤثر ذلك على جودة هذه الخدمة؛ فقد شكا معظم سكان المناطق التي تم استهدافها وتوفرت فيه هذه الخدمة من رداءتها مثل ما هو الحال في تجمع مجزر بمديرية ذيبين وفي خمر وفي بيت الوادعي، وغيرها من التجمعات؛ حيث صرحوا أن الكهرباء ضعيفة ومتقطعة باستمرار مما لا يستفيد منها بالشكل المطلوب، ولهذا يقترحون تقوية خطوط الكهرباء.

أما بعض التجمعات لا زالت تعاني من غياب هذه الخدمة مثل ما هو الحال في كشر والقلعوس بمديرية بين قيس، والعجيرات بمديرية القفلة.

4-6 الصرف الصحي

تعد هذه الخدمة من الخدمات التي باتت تدخل ضمن الأولويات نتيجة للزيادة السكانية والعمرانية في معظم التجمعات التي تم استهدافها في هذه الدراسة، لأن الصرف الصحي في الفترة الماضية لم يكن ضمن الأولويات؛ إذ كان يتم تصريفها إلى جوار المنازل ويستفاد منها في عملية التسميد للأرض؛ بل أن بعض التجمعات السكانية لم تعرف الحمامات الخاصة بالصرف الصحي كون عملية قضاء الحاجة تتم في الشعاب خلف الزرع والأشجار القريبة من المنازل خاصة في المناطق الريفية، ذلك أن البيوت لم تكن متقاربة مثل ما هو عليه الحال الآن. ونتيجة للزيادة السكانية وللتطور العمراني فقد أصبح لكل منزل حمام، وبدأت عملية الصرف الصحي تشكل خطورة وتلوثًا للبيئة خاصة في

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

التجمعات الحضرية التي بدأت تعاني من أضرار هذه المشكلة مثل ما هو الحال في عمران وريده وخمر ومدينة حجة نتيجة لانفجار بعض مواسير الصرف الصحي مما تسبب في تلوث البيئة وانتشار بعض الأمراض بين السكان.

5- استراتيجية التعايش على مستوى الفرد والأسرة في المحافظات المستهدفة

بعد أن تعرفنا على أبرز أولويات التنمية في المناطق التي تم استهدافها في محافظتي عمران وحجة سنحاول فيما يلي التطرق لبعض استراتيجيات التعايش من قبل السكان مع تلك الاحتياجات في حالة غيابها أو ضعف ورداءة وجودها على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

5-1- استراتيجية التعايش على مستوى الفرد والأسرة في محافظة عمران

جدول(3) أبرز القضايا التنموية واستراتيجية التعايش معها من قبل الأفراد والأسر في محافظة عمران

القضايا التنموية	طرق التعايش على مستوى الفرد	طرق التعايش على مستوى الأسرة
الماء	الترشيد في الاستهلاك، والاقتصار على الاغتسال مرة في الأسبوع، جلب الماء من البرك والآبار أو من الجوامع لاسيما في المجتمعات الحضرية، وعن طريق الحمير أو فوق رؤوس النساء والفتيات مما يؤدي إلى تسربهن من التعليم.	الترشيد في استهلاك المياه أثناء الطبخ والتنظيف، وجلب الماء من الآبار والبرك والوديان فوق الحمير وفوق رؤوس النساء من قبل الأسر الفقيرة، أو عن طريق شراءه بواسطة الوايت من قبل الأسر الميسورة
الصحة	العلاج بالكي أو باستخدام الثوم، البعض يتحمل المرض خوفاً من نفقات العلاج، استخدام بعض المهدئات، البحث عن تكاليف العلاج، التداوي بالأعشاب وبالوسائل التقليدية	استخدام الحناء وبعض الأعشاب الطبية، استعمال الإسعافات الأولية، بعض الأسر تنقل المريض إلى المستوصف أو الوحدة الصحية، وبعضهم ينقل المرضى إلى مركز المحافظة عمران أو العاصمة صنعاء في الحالات المستعصية.
التعليم	مواصلة تعليمهم الأساسي، والبعض منهم يواصل المرحلة الثانوية في مدارس بعيدة مشياً على الأقدام	غالبية الأسر لديها الرغبة في تعليم أبنائها، ونظراً لعدم المدارس الخاصة بتعليم الإناث تكتفي بعض الأسر

القضايا التنموية	طرق التعايش على مستوى الفرد	طرق التعايش على مستوى الأسرة
	أو التنقل بالسيارات المارة، والبعض يتسرب من التعليم خاصة الإناث.	بتدريس بناتها الصفوف الأولى من التعليم الأساسي، والتحاق بعض الفتيات بالتعليم بالانتساب حيث تأتي لحضور الامتحانات النهائية فقط
الطرق	التنقل بواسطة السيارات العامة والبعض منهم مشياً على الأقدام أو بواسطة الحمير	بعض الأسر تمتلك سيارات خاصة بها للتنقل، غالبية الأسر تعتمد عل وسائل النقل العامة للتنقل، وفي حالة المرض يتم استئجار السيارة بأكثر من 5000 ألف ريال.
الكهرباء	الاعتماد على الكشاف اليدوي أو الفانوس أو الشمع في حالة عدم توفر الكهرباء، والبعض يقوم بإنجاز مهامه في وقت مبكر قبل انقطاع التيار الكهربائي.	بعض الأسر في المناطق الريفية يعتمدون على الفوانيس أو الشمع أو الغاز، وبعض الأسر على المواطير؛ بينما في المناطق الحضرية يعتمدون على مشروع الكهرباء، بالإضافة إلى المواطير
الصرف الصحي	الاعتماد في قضاء الحاجة في المنازل أو في الجوامع	معظم الأسر تعتمد على البيارات المكشوفة أو المغطاة للصرف الصحي، والبعض يقوم بإخراج المخلفات إلى الطريق، واستخدام الأسيد لمعالجة الانسدادات، بالإضافة إلى تحمل تكاليف عملية الشفط للبيارات.

5-2 استراتيجية التعايش على مستوى الفرد والأسرة في محافظة حجة

سنتطرق إلى استراتيجية التعايش بمحافظة حجة على مستوى الفرد والأسرة في تلك التجمعات.

جدول(4) أبرز القضايا التنموية واستراتيجية التعايش معها من قبل الأفراد والأسر في محافظة حجة

القضايا التنموية	طرق التعايش على مستوى الفرد	طرق التعايش على مستوى الأسرة
الماء	الاقتصاد في الماء، الذهاب إلى الوادي أو الغيل أو البرك للاغتسال مثل ما هو الحال في القعلوس وبكيل المير وكشر، ويلجأ بعضهم إلى جلب الماء	الاقتصاد في الاستهلاك للمياه، وغسل الملابس أسبوعيا في الوديان، وجلب الماء من العيون والبرك والوديان والغيول فوق الحمير، والأسر الفقيرة تجلب

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

القضايا التنموية	طرق التعايش على مستوى الفرد	طرق التعايش على مستوى الأسرة
	من البرك والآبار، وعن طريق الحمير أو فوق رؤوس النساء.	الماء فوق رؤوس النساء أو من قبل الأولاد، أما الأسر الميسورة فتقوم بشرائه بواسطة الوايت، ويستخدم معظمه في زراعة القات.
الصحة	الاعتماد على الأساليب الشعبية، كالأعشاب، أو بالكي، أو قراءة القرآن على الأطفال المرضى، كما يلجأ بعضهم إلى شراء العلاج بدون وصفة طبية، بينما آخرون قد يرهنون ما يملكونه من الأرض، أو يقترضون من الآخرين للعلاج، كما قام البعض بشراء الناموسيات في أماكن تكاثر البعوض.	استخدام المهدئات، والتكميد، أو الأعشاب الطبية، وكذا استخدام أدوية من الصيدلية في القرية، بعض الأسر ترهن أو تبيع ممتلكاتها من أجل العلاج في إحدى المستشفيات بمركز المديرية أو بمركز المحافظة، كما أن بعض الأسر تعتمد على الحملات الوطنية لأخذ اللقاحات
التعليم	مواصلة التعليم الأساسي، وبعضهم يتسرب من التعليم للعمل أو للهجرة إلى السعودية، غالبية الفتيات يتسربن من التعليم.	بعض الأسر تشجع أبناءها على مواصلة التعليم وترهن أرضها من أجل مساعدة أبنائها على مواصلة التعليم كما هو الحال في كشر، وأخرى تدفع بأبنائها إلى العمل، وتعمل بعض الأسر كما هو الحال في العريف بتقسيم الأبناء إلى نصفين نصف يدرس والنصف الآخر يهاجر إلى السعودية للعمل
الطرق	التنقل بواسطة سيارات النقل العامة ولتخفيف أجور المواصلات يأخذ هذه الوسيلة مرتين في الشهر من أجل شراء احتياجاتهم، والبعض يمشي على الأقدام أو بواسطة الحمير، ويعمل المجتمع على إصلاح الطرق في حالة تخربها وانقطاعها بسبب المياه أو السيول.	بعض الأسر تنتقل بواسطة السيارة ولهذا تقوم بشراء احتياجاتها مرة كل أسبوع. وفي حالة خراب الطريق يخرج الجميع من الرجال والأطفال لإصلاحها.
الكهرباء	يشتري شمعا، وآخرون يستخدمون الغاز، أو المصابيح ذات البطارية، كما يذهب بعض الشباب إلى الفنادق لمشاهدة التلفاز، وشحن	بعض الأسر تستخدم الفوانيس أو الغاز، وأخرى تستخدم المولدات الكهربائية وتحدد ساعات معينة من أجل الاقتصاد

القضايا التنموية	طرق التعايش على مستوى الفرد	طرق التعايش على مستوى الأسرة
	بطاريات التلفونات في الأسواق	
الصرف الصحي	يستخدم الخلاء في قضاء الحاجة، أو في المنازل، أو في حمامات المساجد	بعض الأسر تخرج أنبوبا من المنزل إلى خارجه، والبعض يقوم بحفر البيارات المكشوفة أو المغطاة .

6- الحلول الإيجابية للقضايا التنموي

لقد تبين من خلال عملية التحليل لوجهات النظر المختلفة من قبل السكان في التجمعات التي استهدفتها الدراسة في محافظتي عمران وحجة الكثير من الحلول الإيجابية لتلك الأولويات والاحتياجات التنموية.

6-1- الحلول الإيجابية للقضايا التنموية بمحافظة عمران

جدول(5) الحلول الإيجابية للقضايا التنموية من وجهة نظر أفراد العينة بمحافظة عمران

القضية التنموية	الحلول الإيجابية	حلول أقل نجاحًا
الماء	توفير مشروع مياه متكامل، وإنشاء حواجز مائية لتغذية مياه الآبار، إنشاء سدود لحصاد مياه الأمطار، وحفر آبار ارتوازية وعمل شبكة للمياه وتوصيلها للمنازل، ومعالجة مشكلة تلوث وملوحة المياه. كما اقترح بعضهم ترميم وصيانة البرك القديمة	بناء خزانات وسط القرى، توفير المياه بالشكل الكافي، إصلاح البرك القديمة وصيانتها، وتوصيل شبكة مياه للمنازل.
الصحة	تشغيل الوحدات الصحية الموجودة في بعض المناطق من خلال توفير الكادر والتجهيزات والأدوية، بناء مستشفى ريفي متكامل، وتوفير الأدوية مجاناً	تزويد الوحدات الصحية والمستشفيات بغرفة عمليات متكاملة، بعضهم اقترح التداوي بالأعشاب الطبية، توفير قابلات مجتمع من القرية. توفير تغذية للحوامل والطفل
التعليم	بناء مدارس خاصة للبنات، وتوفير الكادر التربوي لها،	توسيع المدارس القائمة، تعليم البنات في

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

القضية التنموية	الحلول الإيجابية	حلول أقل نجاحًا
	بناء مدارس ثانوية وتوفير الكادر، بناء مراكز لمحو الأمية، وتوفير معاهد مهنية، وفتح مراكز صيفية للنساء	الفترة المسائية، واقترح البعض الدراسة المختلطة.
الطريق	توسعة الطريق الحالية وسفلتتها، وكذا صيانة وإصلاح الطرق الحالية، شق طرق جديدة تفادياً لمشاكل التقطع والثأر، أما في المدن فقد اقترح بعضهم رصف وسفلتة الطرق الحالية وتوسعتها، ووضع تصريف لمياه الأمطار	إنشاء خطوط جديدة تربط القرية بمناطق أخرى أكثر أمناً تفادياً لمشاكل الثأر والتقطعات كما هو الحال في قرية العجيرات بمديرية القفلة
الكهرباء	إصلاح شبكة الكهرباء الحالية وتحسين المحولات، وإيجاد محولات كهربائية كبيرة، مع التشديد على الرقابة الإدارية	توفير مواطير كهربائية، ومحاسبة المسؤولين
الصرف الصحي	عمل شبكة صرف صحي متكاملة مع شبكة تصفية	حفر بيارات بجوار المنازل.

6-2- الحلول الإيجابية للقضايا التنموية بمحافظة حجة

جدول(6) الحلول الإيجابية للقضايا التنموية من وجهة نظر أفراد العينة بمحافظة حجة

القضية التنموية	الحلول الإيجابية	حلول أقل نجاحاَ
الماء	توعية المجتمع بأهمية ترشيد استهلاك المياه، وكذا استخدام السقايات الخاصة بهم، وإنشاء حواجز مائية، استغلال مياه الأمطار وإنشاء البرك، الاستغلال الأمثل لمياه الوديان، استكمال مشروع شبكة مياه الريف، تحليه المياه المالحة في ميدي، تخفيض سعر المياه، إعادة تأهيل مشاريع المياه، وتفعيل الدور الرقابي	توفير مشروع مياه متكامل، حفر بئر ارتوازية، انتقال السكان بجوار الغيول، توفير الديزل
الصحة	بناء وحدات صحية وتأهيل وتوظيف كادر صحي بها، ترميم الوحدات الصحية الحالية وتوفير الأجهزة لها مع تأهيل قابلات من المنطقة نفسها، وتوعية المجتمع بأهمية ردم البرك والمستنقعات وأماكن تكاثر البعوض، وكذا المحافظة على نظافة المياه فيها.	استخدام مخلفات الحيوانات لطرد البعوض أو الإضاءة، وهو مضر بصحة الإنسان
التعليم	بناء مدارس خاصة بالبنات، إضافة فصول جديدة للمدارس القائمة لتكون	بناء مدارس إعدادية

القضية التنموية	الحلول الإيجابية	حلول أقل نجاحاَ
	فصولا للمدرسة الثانوية، توفير كادر تعليمي معلمين ومعلمات، تفعيل برنامج التغذية المدرسية لإقبال الفتاة على التعليم، إيجاد رقابة على المدرسين، بناء مدرسة لمحو الأمية، تحويل مبنى المسلخ إلى مدرسة مثل ما هو الحال في مدينة حجة بالحلة.	وثانوية، وتوفير كادر تعليمي من المعلمين والمعلمات
الطريق	مسح وتوسعة الطرق وسد الفجوات وتكسير الصخور، وبناء الجدران المساندة لها، وكذا رصف الطرق وتعبيدها وتحسينها وحمايتها من الرياح كما هو الحال في ميدي، وخلق روح المبادرة الذاتية في المجتمع لإصلاح الطرق، وكذا رصف الشوارع بالأحجار في مدينة حجة	رصف الطرق
الكهرباء	استكمال الشبكة الداخلية، الصيانة المستمرة للمولدات، وتوفير الديزل، تغيير الشبكة كاملة، وتصليح الأسلاك والكابلات، توفير مواطير كهربائية، إعادة تأهيل شبكة كهرباء عبس، استكمال توصيل الكهرباء من عبس إلى ميدي.	توصيل شبكة الكهرباء للريف
الصرف الصحي	عمل شبكة مجاري للصرف الصحي، ربط القرى بالمجاري، وتغطية البيارات المكشوفة، وحفر بيارات كبيرة لمن هم غير مشتركين في المجاري خاصة في منطقة الشاهلي بمدينة حجة.	جمع المبالغ من الأهالي لإصلاح المجاري، حفر بيارات بالرغم من تلويثها للمياه الجوفية

6-3 الجهات والأشخاص ممن يلجأ إليهم أفراد المجتمع لحل مشاكلهم

يلجأ كثير من السكان إلى عدد من الجهات والشخصيات الاجتماعية من أجل تقديم حلول إيجابية لمشكلاتهم أو تلبية احتياجاتهم التنموية، ومن خلال عملية التحليل تبين أن هذه الجهات والشخصيات تتمثل في كل الجهات التي تم استهدافها بمحافظتي عمران وحجة تمثلت في الآتي: المجلس المحلي، ومركز الشرطة، ودائرة الأمن، والنيابة، والمحاكم، ومكاتب التربية وغيرها؛ أما فيما يتعلق بالشخصيات فهي متعددة مثل الشيخ، والعاقل، والأعيان، والأمين العام للمجلس المحلي أو عضو

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

المجلس المحلي، أو مدير الناحية، أو عضو مجلس النواب، وإمام الجامع، والوجهاء والشخصيات المؤثرة في المجتمع.

6-4- الجهات والأشخاص ممن يقدمون المساعدة لأفراد المجتمع

أما الجهات والأشخاص الذين يقدمون المساعدة فتمثلت بالصندوق الاجتماعي للتنمية، والمجلس المحلي، وصندوق الرعاية الاجتماعي، والهيئة العامة لمياه الريف، وبرنامج الغذاء العالمي، وأطباء بلا حدود، ومنظمة اليونيسف، والهلال الأحمر، وجمعية الثروة السمكية ومنظمة أكس بلاس، والمكاتب الخدمية في المحافظة أو المديرية؛ بالإضافة إلى بعض الجمعيات الخيرية مثل جمعية الإصلاح، ومؤسسة الصالح، وبعض الجمعيات الخيرية المحلية، وكل تلك الجهات تقدم المساعدات بحسب المجال الذي تهتم به، فعلى سبيل المثال الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمجلس المحلي يقومان ببناء المدارس والوحدات الصحية والحواجز والسدود المائية وغيرها.

أما فيما يتعلق بالأشخاص فهم في الغالب من الشيوخ والعقال وأعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجالس النواب، والتجار، سواء من أبناء المنطقة أو من خارجها، فالعقال والشيوخ وأعضاء المجالس المحلية والنواب يساعدون أفراد المجتمع في المطالبة بتنفيذ المشاريع التنموية، وبعض الميسورين يقدمون بعض المساعدات العينية للفقراء من السكان في رمضان والأعياد الدينية، كما يقوم التجار بتوزيع بعض المساعدات للفقراء.

7-نتائج البحث:

توصل البحث إلى عدد من النتائج تمثلت في الآتي:

- ضعف المشاركة المجتمعية في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع التنموية.
- عدم المشاركة المجتمعية في مختلف مراحل الخطة سواء في عملية الإعداد والتنفيذ أو الرصد والتقييم.

- اختلفت الاحتياجات والأولويات بحسب قرب أو بعد التجمع السكاني من مركز عاصمة المحافظة مما يدل على أن:
- عواصم المحافظات تأخذ النصيب الأكبر من البرامج والمشاريع التنموية المرصودة للمحافظة.
- حرمان بعض المناطق من البرامج والمشاريع التنموية في الخطط التنموية.
- التدخلات التنموية منقوصة وغير مكتملة، إما بسبب تدني مستوى التجهيزات وإما لعدم الكادر.
- بعض المشروعات الخدمية والتنموية بعيدة عن التجمعات السكانية مما يقلل من الاستفادة منها.
- اختلفت الأولويات والاحتياجات للسكان، فقد برزت الأولوية لديهم للمياه تلتها الصحة والتعليم والطرق والكهرباء وباختلاف يسر في الترتيب في بعض المناطق، بينما جاءت الأولويات الأخرى بعد ذلك مثل الصرف الصحي والنظافة والحدائق والمنتزهات والأندية الرياضية ومراكز التدريب المهني.
- برزت بعض المعاناة من قبل النازحين إلى تلك المحافظات من محافظة صعدة تمثلت في التسرب من التعليم وخروج النساء والأطفال للعمل في المناطق المستقبلة لهم.
- برزت مشكلة البطالة والفقر من ضمن أبرز التحديات التنموية في تلك المناطق تلتها مشكلة القات والثارات والتقطع وغيرها.
- حدوث بعض التغييرات في أولويات واحتياجات التنمية بين الماضي والحاضر نتيجة لتغير الكثير من العادات الاستهلاكية وزيادة الطلب الاجتماعي على السلع والخدمات مثل زيادة استهلاك المياه.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

- بروز بعض استراتيجيات التعايش من قبل السكان مع واقعهم نظراً لغياب تلك الاحتياجات أو ضعفها ورداءة تواجدها على مستوى الفرد والأسرة مثل الترشيد في المياه أو طرق جلبه أو شرائه، وكذا ما يتعلق بالصحة والتعليم.

8-التوصيات والمقترحات:

- تفعيل المشاركة المجتمعية في الخطط والسياسات والبرامج التنموية.
- توسيع حجم المشاركة المجتمعية في العملية التنموية وفي المراحل المختلفة للخطط التنموية؛ الإعداد والتنفيذ والرصد والتقييم.
- استهداف تحقيق نمو متوازن في القطاعات الاقتصادية ومناطق البلاد المختلفة.
- الأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والبرامج على تحقيق التوازن بين الجنسين والذي يسعى
- بصورة إيجابية إلى معالجة أوجه عدم التوازن في العلاقات النوعية، حيث تشمل عملية التخطيط مشاركة المرأة في جميع مراحل التخطيط التنموي.
- إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي يشمل أسلوب ووسائل الإنتاج، بما يوسع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ويزيد نصيب الفرد من الناتج القومي وكذلك يغير سلوك المستهلك.
- وضع خطط تنموية تتحسب لوقوع الأزمات أو الكوارث، وتستعد لها بتخطيط وقائي يتم فيه حشد كامل للإمكانيات بما فيها الموارد الاحتياطية وأشكال الدعم المختلفة التي يمكن الحصول عليها.
- وضع خطط تنموية تقوم بتحليل المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعوِق أو تحرِف خطط التنمية الأساسية عن مسارها الأصلي، وتتعامل مع أوضاع احتمالية تتطلب إعداد خطط بديلة وفق سيناريوهات معينة، وهي عملية منظمة ومستمرة تخضع لضوابط مقننة تتم في فترة مبكرة

للأزمات المحتملة، وتتضمن مجموعة إجراءات وسياسات إدارية وأنظمة توفر القدرة والسلطة لإدارة الأزمة أو الكارثة.

قائمة المصادر والمراجع:

وزارة التخطيط والتعاون الدولي ص37: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006-2010)، صنعاء، (د .ت.ن).

وحدة المراقبة والتقييم: الدليل التدريبي في المراقبة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، 2010.

الجهاز المركزي للإحصاء ص33: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 2004م، صنعاء ديسمبر 2006.

الصندوق الاجتماعي للتنمية؛ وثائق وبروشورات عن الصندوق الاجتماعي حول المشاركة المجتمعية.

صندوق تطوير واقراض البلديات ص5 : المشاركة والمشورة المجتمعية دليل عملي تدريبي، آيار 2009. مأخوذ من الموقع الإلكتروني بتاريخ ديسمبر 2021 متاح على الموقع: http://www.baladiyat.ps/CMS/Upload/Admin/Documents/public%20participation%20manual.pdf

حسنين، حسين مُحَمَّد ص168: طرق وأدوات جمع المعلومات والبيانات عن المجتمع المحلي، سلسلة أدلة العاملين بتنمية المجتمعات المحلية السلسلة الرابعة الجزء الأول، مطبعة القدس، الأردن، 1995-1996.

خمش، مجد الدين ص32: الدولة والتنمية في إطار العولمة- تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها، ط1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

العيسى، جهينة سلطان وآخرون ص53: علم اجتماع التنمية، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1999.

ISSN:2707-8655
EISSN:2707-8663

غدنز، أنتوني ص729: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة- مؤسسة ترجمان- توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أكتوبر 2005.

(غنيم، عثمان ص187: التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

شيخلي، عبد الرزاق ص83: الإدارة المحلية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤته، ط 1، 2001.

العيسى، جهينة سلطان وآخرون ص53: علم اجتماع التنمية، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1999.

المقرمي، عبد الملك ص26: الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين- رؤية نقدية من العالم الثالث،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1991.

مشورب، إبراهيم ص51: التخلف والتنمية. دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، 2002.

أمارتيا صن ص 17: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، العدد 303، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 2004.

البشاري، أحمد علي ص54: الإصلاحات الاقتصادية في اليمن (1995-2001)، مجلة الثوابت، العدد السادس عشر إبريل – يونيو 1999.

الشرجبي، عبد الحكيم أحمد ص10: أهمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الألفية في اليمن، مجلة قضايا اجتماعية العدد 17، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء، سبتمبر 2008.

سلاوي، يوسف: مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة، للسنة الجامعية 2017-2018م، من ص19-25.
متاح على الرابط الإلكتروني:
http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/14641/1/SELLAOUI_YOUCEF.pdf

قدومي، منال عبد المعطي صالح ص27: دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006. مأخوذ من الموقع الالكتروني بتاريخ يوليو 2020، متاح على الرابط:

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/community_participation_and_its_role_in_the_development_of_the_local_community_case_study_of_neighborhood_committees_in_the_city_of_nablus.pdf

مأخوذ من الموقع الإلكتروني بتاريخ يناير 2022، متاح على الرابط:

https://www.starshams.com/2021/03/educational-Community%20participation.html

Dunham, Arthur, The New Community Organization, Thomas, Crowell Company, New York, 1970.pp22.